

تشهد العلاقات المدنية العسكرية اهتماما واسعا، خاصة بعد نهاية الحرب العالمية الثانية وظهور دول مستقلة جديدة، وتطلب الأمر الانتقال من تلك النظريات الغربية المتعلقة بالدول المتطورة إلى نظريات جديدة يمكن تطبيقها على ظروف العالم الثالث، فجاءت نظريات جديدة ركزت على دول إفريقيا وأمريكا اللاتينية، حيث تختلف المعطيات والبيئة العسكرية في هذه الدول وكذا طبيعة أنظمتها السياسية، وبنهاية الحرب الباردة، وظهور بؤر توترات جديدة في العالم، تطورت نظرية العلاقات المدنية العسكرية أكثر لمحاولة تفسير الأحداث والتطورات الحاصلة.

وتعرف العلاقات المدنية العسكرية بأنها تلك العلاقات المتعددة بين العسكر، المؤسسات والمصالح من جهة، ورجال غير عسكريين ومؤسسات ومصالح متنوعة ودائما متصارعة من جهة أخرى... وهي العلاقة بين القوات المسلحة عموما والمجتمع... كما تعبر عن العلاقة بين زعامة القوات المسلحة (هيئة الضباط) كمجموعة نخبة والمجموعات النخبوية الأخرى... وهي أيضا تلك العلاقة بين قواد القوات المسلحة وكبار الزعماء السياسيين في المجتمع، إنها تأسيس تسيير القوات المسلحة. (1)

وفي تركيا، أخذت العلاقات المدنية العسكرية حيزا من اهتمام الباحثين لما تنفرد به الحالة التركية من خصوصية وتميز، فالجيش التركي هو وريث الجيش العثماني ومؤسس الجمهورية التركية، وهو أحد دعائمها وحاميها وضامن لائكيته*، وعلى هذا الأساس فإنه من الصعب تطبيق النظريات الغربية على الحالة

النموذج التركي للعلاقات المدنية العسكرية



أ/ رويح حياة

التركية، وبالتالي ضرورة إيجاد البديل عن ذلك.

وتدور إشكالية المقال حول التساؤل التالي: فيم تتمثل النماذج الغربية للعلاقات المدنية العسكرية؟ هل يمكن الحديث عن نموذج نظري للعلاقات المدنية العسكرية التركية، بالنظر لخصوصية الجيش التركي؟ وما هو مستقبل العلاقات المدنية العسكرية التركية مع تطور الإسلام السياسي، ومجيء حزب العدالة والتنمية إلى السلطة، وآفاق الانضمام التركي إلى الاتحاد الأوروبي؟

1- النظريات الكلاسيكية الغربية للعلاقات المدنية العسكرية:

جاءت نظرية العلاقات المدنية العسكرية لتفسير العلاقات بين العسكر والسلطات المدنية، وكيفية تأثير العلاقات المدنية العسكرية على القيم الديمقراطية، حيث توجد نظريتان متميزتان للديمقراطية هما الليبرالية والجمهورية المدنية، فالنظرية الليبرالية ترى أن أولوية الدولة الديمقراطية هي حماية حقوق وحريات مواطنيها، أما نظرية الجمهورية المدنية فتعارض المفهوم الليبرالي وتعطي الأولوية لإدخال المواطنين في نشاط الحياة العامة، فالمواطنة تقوم على المشاركة في الحكم والدفاع عن الجمهورية.

أ/ نظرية هنتيغتن للعلاقات المدنية العسكرية:

يرى "صامويل هنتيغتن" Samuel p. Huntington ضرورة الفصل بين المؤسسات المدنية والعسكرية ويفضل الرقابة المدنية الموضوعية، انطلاقاً من مبدأ سمو المدني والحفاظ على حياد الجيش من خلال احترافيته، وتكون رقابة مدنية لما يكون هناك تبعية حقيقية أو ارتباط المهنة المستقلة بأهداف وغايات السياسة. ومبدأ الرقابة المدنية غير محدد جيداً، وهي تتقاطع مع القوة النسبية للجماعات المدنية والعسكرية، فتتوسع الرقابة المدنية أين تنقلص قوة الجماعات العسكرية.

ويقسم "هنتيغتن" الرقابة المدنية إلى رقابة مدنية غير موضوعية، حيث ترسخ قوة جماعة مدنية على حساب الجماعات الأخرى، ويرى أن هذا الشكل هو الوحيد الممكن لرقابة مدنية في غياب هيئة ضباط احترافية، ورقابة مدنية موضوعية تعظم الاحترافية العسكرية من خلال توزيع القوة السياسية بين الجماعات العسكرية والمدنية، فجوهر الرقابة المدنية الموضوعية هو الاعتراف باستقلالية الاحترافية العسكرية عكس الرقابة المدنية غير الموضوعية التي يتمثل جوهرها في نفي الفضاء العسكري المستقل. ولتحقيق الرقابة الموضوعية، يجب تقليص القوة العسكرية ويتحقق ذلك بواسطة احترافية الجيش، وجعله محايداً وعقياً سياسياً. ويرى أن الاحترافية هي مفتاح إبعاد الجندي عن السياسة، فلما يكون الارتباط العام بالمؤسسات المدنية قوياً، يصبح التدخل العسكري في السياسة ضعيفاً، ولما يضعف أو يزول الارتباط العام بالمؤسسات المدنية، يصبح التدخل العسكري أكثر قوة واتساعاً، لكن الاحترافية يمكن أن تؤدي إلى تصادم العسكر مع السلطات المدنية، فهي ليست القوة الرئيسية الوحيدة التي تمنع العسكر من التدخل، فحتى نمنعهم من ذلك على العسكر أن يؤمنوا بمبدأ علو السلطة المدنية.⁽²⁾

ب/ نظرية فاينر للعلاقات المدنية العسكرية:

ركز "صامويل فاينر" Samuel Finer*** الذي عالج عودة الجيش للثكنات وانسحابه من السلطة السياسية، على الانقلابات العسكرية وانتقد عمل "هنتيغتن"، حيث يرى أنه حينما تكون الهياكل المدنية الحكومية أقل تقدماً أو أقل نضجاً ستكون هناك هشاشة أكبر لانقلاب عسكري، في حين أن التدخل العسكري لن يحدث أو يكون ضعيفاً لما يكون

ينشطون المصالح الحربية، وأخيرا المصاعب السياسية للنظام.⁽⁴⁾

أما "موريس جانوفيتز" Morris Janowitz***، الذي تحدث في كتابه عن دور العسكر في التحديث السياسي في الدول النامية، فقد تطرق إلى العلاقة بين العسكر وعملية التحديث السياسي، وارتباط الاستقرار السياسي بالتطور الاقتصادي. ويضع "جانوفيتز" فرضيتين فرعيتين لشرح تقوية الأنظمة في الدول النامية خلال العشرية (1965-1975)، فمن جهة الحجم الكبير وفعالية القوات شبه العسكرية زادت من قدرة الأنظمة على الحفاظ على السلطة، ومن جهة أخرى وظيفة تحويل آمال وأهداف النخبة أصبحت أكثر محدودة وأكثر اعتدالا وبالتالي أكثر عقلانية.

ج/ الانتقادات الموجهة للنظريات الغربية للعلاقات المدنية العسكرية:

كانت البحوث حول الدول النامية من طرف علماء الغرب امتدادا وتعبيرا عن تحاليلهم المتعلقة بالمؤسسات الغربية وعملية التغيير الاجتماعي والسياسي في الغرب. فالدراسات المقارنة للمؤسسات العسكرية في الدول النامية لا يجب أن تعتمد فقط على تحليل الترتيبات المؤسساتية مثل هيكل القرية، المؤسسات الدينية... فالأحزاب السياسية هي مؤسسات حديثة نسبيا، أما المؤسسات العسكرية فقد كانت بحق المؤسسات الجديدة للدول النامية، كما أن تعدد حجم هذه الأمم واختلافاتها الثقافية والإثنية واللغوية يشكل عائقا كبيرا للتحليل المقارن، لهذا السبب تم التمييز في الدول النامية بين الأمم الجديدة في إفريقيا والشرق الأوسط وآسيا من جهة، وبين أمريكا اللاتينية من جهة أخرى.

وبالنسبة للعلاقة بين العسكر والتحديث السياسي، فقد ظهر جليا للباحثين الذين

الانتماء للمؤسسات قويا. لكن من البساطة القول أنه كلما زاد الارتباط العام بالمؤسسات المدنية، قلت فرص نجاح العسكر في التدخل في السياسة، والعكس صحيح، إذ يجب الأخذ بعين الاعتبار مستوى الثقافة السياسية، حيث تم تصنيف المجتمعات وفق مستويات الثقافة السياسية، والتي تتحدد فيها بقوة أو ضعف ارتباطها بالمؤسسات المدنية، ففي المستويات العليا تكون احتمالات التدخل ضعيفة، أما في المستويات الدنيا فتزداد احتمالات التدخل.

يصنف "فاينر" المجتمعات في أصناف من نظام تنازلي من الثقافة السياسية يدرج فيه تركيا في المجموعة الثالثة ذات عدد السكان القليل نسبيا والضعيف تنظيميا، أين تتنازع المؤسسات وإجراءات النظام، هنا لن يكون للرأي العام تأثير قوي في التدخل العسكري، لكن السؤال هو لماذا اعتبر "فاينر" دولا مثل مصر وتركيا والأرجنتين التي صنفها في هذه المجموعة دولا بشعوب قليلة العدد؟ وهي البلدان ذات الثقافة السياسية المنخفضة أين تكون مستويات التدخل العسكري أكثر اتساعا، ويحدث التدخل عن طريق الضغط والابتزاز، لكن في الأخير يقوم الجيش علنا بقلب الحكومات ووضع أخرى من خلال النقل أو التحويل أو حتى استئصال النظام المدني كليا وتولي مكانه.⁽³⁾ ويرى "فاينر" أن التدخل العسكري هو ميزة الدول الحديثة النشأة وليس القديمة، وذلك لسببين، الأول أن الشرعية في هذه الدول مهتزة ومازالت في صراع، والثاني أن معظم هذه الدول تنقصها الشروط المادية لتعزيز وتدعيم مؤسسات مدنية قوية، وهناك سبب إضافي ينطبق على قلة من الدول وهو الوجود المسبق لتقليد التدخل العسكري. وتحدث العودة إلى الثكنات وفق تراكم ثلاثة شروط: تفسخ الجماعة المتأمرة الأصلية، تصاعد اختلاف المصالح بين طغمة الحاكمين والعسكر الذين

لكنه لم يشرح لنا كيف ندعم هذا المثال في غياب تجنيد شعبي، فلم تعد أدوار الجنود والمواطنين متداخلة، حيث توسعت الهوة بينهم، وأصبحت كاريزما الجندي المواطن روتينية وتقلصت لأن الخدمة العسكرية أصبحت اختياراً⁽⁶⁾.

2 - النظريات الحديثة للعلاقات المدنية العسكرية :

جاءت معالجات نظرية جديدة للعلاقات المدنية العسكرية تشترك مع النظريات السابقة في الاعتبار العملية أن العسكر عليهم حماية وتدعيم القيم الديمقراطية (استمرار الرقابة المدنية ومثال الجندي المواطن)، أما الاختلاف الرئيسي فهو امتداد العلاقات المدنية العسكرية إلى الفضاء الدولي.

فقد ابتعد المنظرون الجدد عن فكرة هنتيغتن القائلة بوجود تضارب ونزاع بين العسكر و"أوامره الوظيفية" والنخب المدنية السياسية و"أوامرها المجتمعية"، وعوض ذلك بدؤوا تحليلهم بوجود تداخل بين الفضاء العسكري والسياسي.

هل يمكن وضع نظرية جديدة للعلاقات المدنية العسكرية، والتي تهتم بالحاجة إلى حماية وتدعيم القيم الديمقراطية داخل الدولة الأمة بشكل متواز، فإذا كانت نظرية موحدة ممكنة، فلا يمكن أن تكون مستوحاة من النموذج الليبرالي أو الجمهوري المدني الديمقراطي. فالنظريات الكلاسيكية للعلاقات المدنية تهتم بهدف علمي أو بآخر، أي حماية أو تدعيم القيم الديمقراطية، ولكن ليس كلاهما، فهي ضرورية لكنها غير كاملة، وضرورتها محدودة بالأهداف الحالية لأنها ترى مشاكل العلاقات المدنية العسكرية تتلخص في الدولة الأمة ذات السيادة، ومجال نظرية العلاقات المدنية العسكرية الديمقراطية اليوم واسع ويتطلب معالجة أكثر تنوعاً.

أ/ العلاقات المدنية العسكرية فوق القومية:

اعتقدوا بإمكانية زعامة العسكر للتنمية الاقتصادية، عدم قدرتهم على تحقيق الرفاه الاقتصادي، فنتائج البحوث الكمية حول قدرة العسكر على إنتاج تنمية اقتصادية لا تعطي أدلة قاطعة، حيث تبين أنه لا توجد حجج لاعتبار الأنظمة العسكرية أكثر أو أقل نجاحاً من الأنظمة المدنية في إنتاج التنمية الاقتصادية إذ يختلف ذلك باختلاف الحالات⁽⁵⁾.

إن أهم استنتاج لنظرية العلاقات المدنية العسكرية الغربية هي أنه على العسكر البقاء مادياً وإيديولوجياً مفصولين عن السياسة، وأهم الانتقادات الموجهة لهذه النظرية أنها ركزت على الحالة الأمريكية واتخاذ معيار الاحترافية كمصدر بالإضافة للتأكيد على الجانب المؤسسي وإهمال الجوانب الثقافية. فنظرية "هنتيغتن" ترى أن العلاقات المدنية العسكرية تحفظ قدرة العسكر على حماية القيم الديمقراطية من خلال هزيمة التهديدات الخارجية، ويرى بأن هدف الحرفة العسكرية هو تسيير العنف، وتهدف إلى الحفاظ على عظمة الدولة وتحقيق الرفاه للمجتمع. أما نظرية الجمهورية المدنية لجانوفيتز فهي تعتبر أن العلاقات المدنية العسكرية تغذي القيم الديمقراطية، وخاصة قيمة الفضيلة المدنية بواسطة المشاركة المدنية من خلال دور المواطن الجندي. ورغم أهمية هاتين النظريتين اللتين أثرتا بشكل كبير على دراسة العلاقات المدنية العسكرية خلال السنتين سنة الماضية، إلا أنه تم انتقادهما، باعتبار أنهما لا يمكنهما الإجابة على الظروف المستجدة، فقد تجاوز الزمن نظريتي هنتيغتن وجانوفيتز الذين ركزا على أن العسكر عليهم تدعيم وحماية القيم والممارسات الديمقراطية، فجانوفيتز رأى أنه يمكن الحفاظ على القيم الديمقراطية من خلال تطوير مثال المواطن الجندي ودعم القيم والممارسات الديمقراطية لديه،

والنخب السياسية والمجتمع. هذه النظرية البديلة تقترح ثلاثة شركاء هم: العسكر، النخب السياسية، المواطنون، وأطراف أخرى من المجتمع لإقامة نوع من أنواع العلاقات المدنية العسكرية، لأن كل هذه العلاقات تعكس شروطا مؤسسية وثقافية خاصة يتقاسمها الشركاء الثلاثة، ولا يوجد نوع معين يؤدي بالضرورة إلى التدخل العسكري الداخلي.

يعتبر العسكر أول شريك ويضم القوات المسلحة والموظفين، أما ثاني شريك فهو الزعامة السياسية، ولا تهم طبيعة المؤسسات الحكومية وطرق انتخابها بقدر ما يهم النخب التي تمثل الحكومة ولها تأثير مباشر على البرلمانات والملكيات، أما الشريك الثالث فيتمثل في المواطنة، كيف يتعامل المواطنون مع العسكر وهل هم متفوقون على دوره في المجتمع، فالنظرية المعاصرة لم تأخذ بعين الاعتبار دور المواطنة بالمعنى الضيق للكلمة، بل المؤسسات السياسية كمكون "مدني" رئيسي في التحليل. هذه النظرية لا تقترح فصل المؤسسات المدنية ومراقبة العسكر، لكن تحت شروط ثقافية معينة تصبح المؤسسات المدنية غير ملائمة.

في أي مستويات يمكن للحكومة والمواطنة التأثير على دور العسكر في أمة ما؟ هنا توجد أربعة مؤشرات للتوافق. هذه المؤشرات الأربعة هي مؤشرات هامة لأنها تعكس الشروط الخاصة التي تؤثر على الاتفاق أو عدم الاتفاق بين الشركاء الثلاثة، وهي التي تحدد نوع العلاقات بين العسكر والحكومة والمجتمع إذا أخذت طابع الفصل أو الاندماج أو أي بديل آخر. (7)

ويجب أن يتفق الشركاء حول هذه المؤشرات الأربعة:

1-التركيبة الاجتماعية لهيئة الضباط، حيث يتميز الضباط عن ضباط الصف والجنود باعتبارهم زعماء

اتسع مجال العلاقات المدنية العسكرية في السنوات الأخيرة ليشمل المواضيع فوق القومية، ويعتبر الاتحاد الأوروبي والأدوار الجديدة لمنظمة حلف شمال الأطلسي المثاليين الهامين والحديثين، بتطويرهما للتعاون وتنسيقهما للرقابة المدنية للأنشطة العسكرية عبر الحدود الوطنية. فالسياسات التي تحكم توسيع حلف شمال الأطلسي تفترض أنه على الأعضاء الجدد إقامة علاقات مدنية عسكرية ديمقراطية، قبل طلبها الالتحاق بالحلف. كما يفرض الاتحاد الأوروبي ترتيبات داخلية تؤثر على العلاقات المدنية العسكرية ضمن كل دولها الأعضاء، وهو ما يؤدي على سبيل المثال إلى دمج الشواذ جنسيا والنساء في العسكر، وذلك من أجل خلق معايير دولية للعلاقات المدنية العسكرية.

فالقرارات المتعلقة باستعمال القوة هي أكثر حساسية، حيث لا يمكن التخطيط أو اتخاذ قرارات بشأنها داخل مجالس حكومة واحدة فقط، فالحديث عن مهام إحلال الأمن التي تشرف عليها الأمم المتحدة أو الحروب التي يقودها حلف شمال الأطلسي، يتطلب فحوصا عسكرية وسياسية فوقومية بالإضافة إلى التعاون والتنسيق بين مختلف الهيئات.

وهناك مواضيع أكثر تعقيدا مثل توسيع العلاقات المدنية العسكرية لتشمل العلاقات مع المنظمات غير الحكومية ومؤسسات الأمن الخاصة، فالتدخلات الإنسانية منذ نهاية الحرب الباردة مثل الحرب ضد الإرهاب، لا يمكن أن تنجح فقط كنتيجة للأنشطة العسكرية وحدها، فهي تتطلب تعاونا مع المنظمات المدنية والتي عادة ما تكون مستقلة نسبيا.

ب/ نظرية التوافق (concordance theory):

عكس النظرية الغربية التي تركز على الفصل بين المؤسسات المدنية وسمو الفضاء المدني على العسكري، جاءت نظرية التوافق لتؤكد على الحوار والمصالحة وتشترك في قيم وأهداف عبر العسكر

الإقناعي إلى اتفاق ضمن الزعامة السياسية والعسكر والمواطنة بشأن مطالب وتركيبية القوات المسلحة.

4- الطريقة العسكرية: تشير إلى المظاهر الخارجية للعسكر والتي تميز النخبة العسكرية عن غيرها وعادة ما تكون متداخلة مع متغيرات أخرى، وتشير أيضا إلى البناء الذهني الداخلي المشترك للعسكر كما تشير إلى العناصر الإنسانية والثقافية للقوات المسلحة، ما الفلسفة التي تقود العسكر، ماذا يظن الناس بهم؟ كيف يظهر العسكر، ما الإشارات التي يطلقونها، وما التقاليد التي ينشرونها... وهذه كلها جزء من العلاقة بين العسكر والمواطنين والساسة. والطريقة العسكرية هي جزء من التطور التاريخي الممزوج بالتقاليد العسكرية والرموز، مثل الزي العسكري الموحد والاستعراضات والموسيقى العسكرية والحفلات.....⁽⁹⁾

وتحقق هذه النظرية هدفين: فهي تفسر الشروط المؤسسية والثقافية التي تؤثر على العلاقات بين العسكر والنخب السياسية والمجتمع، كما أنها تتنبأ أنه إذا اتفق الشركاء الثلاثة على المؤشرات الأربعة، فإن للتدخل العسكري الداخلي فرص قليلة للحدوث، وعلى عكس النظرية المعاصرة المشتقة من التجربة الأمريكية والتي ترى ضرورة الفصل المؤسسي، فإن هذه النظرية تأخذ بعين الاعتبار التجارب التاريخية والثقافية الخاصة بالأمم والتي تختلف عن المثال الأمريكي، وهذه النظرية ليست وصفية فقط مثل نظرية الفصل بل علاجية أيضا.⁽¹⁰⁾

3- العلاقات المدنية العسكرية التركية :

إن التفريق بين الهياكل المدنية والعسكرية يختلف باختلاف السياق الثقافي والمنظمة البيروقراطية والتجارب التاريخية والنظام التكنولوجي للمجتمع. فقد ولدت النماذج العسكرية في الشرق الأوسط مع المرحلة الاستعمارية، بيروقراطية إمبراطورية (عثمانية)،

القوات المسلحة، وهيئة الضباط لا تعطي فقط روابط حساسة بين المواطنة والعسكر، بل أيضا بين العسكر والحكومة. وهي تدوير العمل اليومي الخارجي والمؤسسي للقوات المسلحة، لكن التمثيل الخارجي ليس واجبا إذا اتفق المجتمع والعسكر على هيئة تمثيلية خارجية ضعيفة أو منخفضة.⁽⁸⁾

2- عملية صناعة القرار السياسي: تشمل

الأعضاء المؤسسية للمجتمع، والتي تحدد عوامل هامة للعسكر: الميزانية، الوسائل، الحجم والهيكلية، عملية صنع القرار السياسي، وهي لا تملئ شكلا خاصا من الحكومات، ديمقراطية، تسلطية، أو أي شكل آخر، بل تعبر عن قنوات خاصة لاحتياجات وتوزيع العسكر. وعادة ما يلجأ العسكر لسد احتياجاتهم إلى قناة حكومية تزن كلا من الموارد والمطالب العسكرية والمجتمعية، سواء في برلمانات مفتوحة أم إدارات مغلقة أو مجالس خاصة، وتقدر الاحتياجات العسكرية لتصل إلى اتفاق عادة ما يحصل على دعم المواطنين.

3- طريقة التوظيف: يمكن أن تكون إجبارية أو

إقناعية، حيث تشير الطريقة الإجبارية إلى التجنيد الإجباري وفرض الضرائب لسد احتياجات العسكر، وهذه الطريقة الخشنة يكون فيها المواطنون مجبرون على التعاون ضد رغبتهم، ونتيجة لذلك، فإن هذا الشكل من التوظيف لا يؤدي دائما إلى المصالحة والتوافق بين العسكر والمواطنة. أما التوظيف الإقناعي فيمكن أن يأخذ شكلا تطوعيا أو غير تطوعي، وهو يركز على القنوات، حيث يكون الشعب مقتنعا بوجوب التضحية في الخدمة العسكرية للحفاظ على الأمن أو بدافع الوطنية، أو لأي هدف وطني آخر، وهنا تكون الحكومة غير ملزمة بإجبار شعبها لأداء الخدمة العسكرية، ويؤدي التوظيف

الحكومة، ولم يكن التمييز بين المدني والعسكري قائماً، فنفس الرجل يمكنه العمل كقائد عسكري وحاكم في الأرياف، وجاءت إصلاحات القرن 19 والتي بدأت في الجيش بتيار من التغيير أنتج معارضة للمحافظين في الجيش ذاته، وطفا هذا التيار إلى السطح في 1876 مع الانقلاب على السلطان عبد العزيز، وظهور أول دستور تركي.⁽¹³⁾

وبعد ثورة الأتراك الشباب في 1908 أصبح الجيش أكثر تدخلاً في السياسة من خلال سلسلة من الانقلابات، ولما جاء "مصطفى كمال أتاتورك" أبعد الجيش عن التدخل المباشر في السياسة من خلال قوانين تمنعهم من الترشح للبرلمان أثناء ممارسة مهامهم العسكرية. وقد اعتبر "ليبيير" Lybyer أن "الحكومة العثمانية كانت جيشاً قبل أن تكون شيئاً آخر وبذلك فإن الجيش والحكومة كانا شيئاً واحداً، فكانت الحرب المسألة الخارجية والحكومة المسألة الداخلية لمؤسسة واحدة مكونة من هيئة واحدة من الرجال"⁽¹⁴⁾ قد أدى توسيع الإمبراطورية إلى ثلاث قارات، ثم تفكيكها إلى زيادة مستوى المعارضة للقوة السياسية بين أعضاء الجماعة السياسية، وكانت لهذه المعارضة نتائج على الدولة التركية الحديثة، فمع توسيع الإمبراطورية، أدت محاولات السلاطين لإبقاء المراقبة السياسية على الخيالة إلى تكوين هيئة تحت قيادتهم تتمثل في فيلق المشاة المأجورين salaried infantry corps. واغتموا ضعف السلاطين لتعزيز قوتهم ولعب دور مباشر أكبر في الشؤون السياسية للإمبراطورية.⁽¹⁵⁾

وقد نجح الضباط ذوي التوجه الغربي في إدخال أول دستور عثماني في 1876، وإقامة أول برلمان، وأدى دخول الإمبراطورية في حروب ضد الدول البلقانية والقوى الكبرى وكذا ضعف اقتصادها وعدم استقرار هيكلها الاجتماعي إلى منح فرصة فريدة

وهيكل فلاحى اجتماعي واقتصادي يختلف عن نظيره الأوربي، فقد جاءت القوات المسلحة كمؤسسات فقط بعد الحرب العالمية الأولى حيث كان تأسيس الجيش يدخل في مجهود بناء المؤسسات، وأخذت دول الشرق الأوسط النماذج الحكومية الأوروبية بعد استقلالها، أما الدول التي لم تكن تحت الاستعمار المباشر مثل تركيا وإيران، فقد تبنت النماذج التحديثية الغربية بفضل جهود مصطفى كمال في تركيا ورضا بهلوي في إيران.⁽¹¹⁾

هيمن النموذج التحديثي على العلوم الاجتماعية بين الخمسينيات والسبعينيات من القرن الماضي، حيث افترض باحثو الشرق الأوسط أن العسكر الاستقلالي كانوا قوى تقدمية للتحديث والدمقرطة، فهناك الكثير من الباحثين مثل "منفريد هالبرن"، "لوسيان باي"، و"إدوارد شيلز"، اعتبروا أن العسكر بمقدرتهم التنظيمية وإحساسهم بالمسؤولية وحسهم الوطني، وسيلة مثالية لتوجيه عملية التصنيع والمأسسة والإصلاح الضروري لتطور المجتمع الحديث، فقد نجح ضباط الجيش في الدول النامية في تحقيق كفاءة اقتصادية وبرامج تنمية وطنية، لكن مع ركود الاقتصاديات الموجهة من الدولة، أصبح الضباط عناصر محافظة على الأنظمة القائمة، حيث كانوا من أوائل المستفيدين من بقائها، وأصبحوا يشكلون نخبة محافظة مفصولة عن المجتمع تتمتع بتسهيلات مثل المدارس، المستشفيات، النوادي والمناطق السكنية.⁽¹²⁾

أ/ الجذور التاريخية للجيش التركي:

خلال المرحلة العثمانية هيمنت مجموعة سياسية واجتماعية على الحياة السياسية، فالطبقة الحاكمة كانت مكونة من السلطان والصفوف العليا من العسكر والبيروقراطية والعلماء، ثم الرعية التي تشمل السكان المسلمين وغير المسلمين والتي لم يكن لها أي دور في

وتتميز بهوية وطنية قوية، وكان المجتمع العثماني، عكس الأوربي، تدرجياً، وينقسم إلى قسمين، في القمة السلطان والعسكر والعلماء، وفي الأسفل الرعية، وعملت البيروقراطيات المدنية والعسكرية كوسطاء بين الطبقتين، وتم الحفاظ على هذا التنظيم السياسي خلال الجمهورية، كما بقيت وضعية النخبة العسكرية في أعلى قمة الدولة، فرغم التبكير بإدخال ذلك القانون الذي يساوي بين المواطنين بغض النظر عن عرقهم أو دينهم أو جهتهم، فإن الحكومة لم تضيق الهوة بين النخبة والشعب خاصة في العقود الثلاثة الأولى من الجمهورية، ونتيجة لذلك حافظت النخبة على هذه الهوة وأدارت سياستها في هذا الاتجاه.

وبمجيء الجمهورية ومحاولة خلق طبقة أعمال محلية، ظهر الصراع بين النخبة وباقي المجتمع، مما أدى إلى ظهور الحركات الإسلامية والانفصالية التي بدأت في السبعينيات وتأجبت في الثمانينيات، فالتقليد العثماني للروابط الضيقة بين الدولة والعسكر بقي خلال المرحلة الجمهورية، مانحاً القوات المسلحة دوراً هاماً في المجتمع يمتد إلى الفضاء المدني. (17)

لكن الملاحظ أن الممارسات الكمالية والسلوك الأبوي والتسلطية لم تكن خاصة للنظام السياسي التركي، ففي تلك الفترة كانت للدول الأوروبية الغربية والشرقية المتوسطة نفس التوجهات، فالمجتمع التركي يعطي اعتباراً أكبر للحقوق والقيم الجماعية، وبالتالي تعلم الأتراك باكراً احترام القيم الأبوية التدرجية، واعتبروا التعددية تهديداً للتجانس الاجتماعي والوطني، حيث يلاحظ "قاريث جنكيز" أن "الأتراك ليس لديهم تقاليد للسماح بالتعددية وفي غالب الأحيان، فإنهم يخضعون للسلطة أكثر مما يتحدثونها أو يعترضون عليها". (18)

للمؤسسة العسكرية لزيادة استقلاليتها تجاه السلطان، وأصبحت الزعيم السياسي، لحركة الكفاح للحفاظ على الدولة العثمانية /التركية.

لقد كان اعتلاء "عبد الحميد الثاني" للعرش في 1876 بداية مرحلة جديدة، فأول مرة تم اغتيال السلطان "عبد العزيز" بعد انقلاب قام به ضباط وبيروقراطيون مدنيون، فقد شكل اغتيال سلطان من طرف عناصر خارج القصر حدثاً جديداً، وهو دليل على أن الإصلاحات أنتجت جيلاً جديداً من العسكر والبيروقراطيين الذين لا يعتبرون أنفسهم في خدمة الدولة، بل يريدون أن يصبحوا أسياداً لها.

إن ثورة 1876 كانت في جوهرها انقلاباً عسكرياً، وأصبح ينظر إلى تنفيذها من طرف من لحقهم في القرن 20 كمصدر للإلهام والشرعية التاريخية للتدخلات اللاحقة، أما ثورة تركيا الفتاة سنة 1908 فهي في بعض جوانبها إعادة لثورة 1876. (16)

ب/ المرحلة الكمالية: قطيعة مع الماضي الإمبراطوري:

أنتجت تجارب القرن 19 مع التربية الغربية طبقة رسمية متعلمة، وبعد ذلك كونت هذه النخبة من الإداريين تحت قيادة "مصطفى كمال أتاتورك" وداخل نظام الحزب الواحد، النواة التحديثية في تركيا (حزب الشعب الجمهوري)، وفرضت تغييرات ثورية. هذه النخبة أمنت قاعدة قوة سياسية قوية لأتاتورك مما سمح له بمواصلة إصلاحاته الراديكالية لتحويل تركيا لدولة علمانية بثقافة غربية، حيث يمكن الحديث عن عاملين هاميين وأساسيين يتعلقان بالشروط التاريخية والسياسية لتركيا: دور الجيش كحام ومدافع عن الكمالية، والشرعية العثمانية لمجتمع منظم عمودياً، فتركيا التي أحدثت قطيعة مع الإمبراطورية العثمانية واعية بعظمتها الإمبراطورية

الانفصاليين والإسلاميين والتحديات القطاعية، وهو ما ضمن للجيش ميزانية سخية، وأي معارضة حكومية لذلك خاصة لما تكون موجهة ضد تهديد خارجي أو داخلي يقابله استنكار ليس فقط من طرف الأوساط العسكرية بل حتى من طرف الشعب. ويمكن فحص الاستقلالية التركية من خلال مستويين: استقلالية مؤسساتية تتوافق مع الخصائص الهيكلية، واستقلالية سياسية ترتبط بالأهداف والتأثيرات السياسية، فالهدف من العسكرية المؤسساتية هو حماية وحدة تركيا وسلامة أراضيها وعصرتها.

بعد 1980 عمل العسكر ضمن الديمقراطية الليبرالية والنموذج الأساسي للأمن القومي، وكان دستور 1961 والتعديلات الدستورية لـ 1973 قد خلقت نظاماً سياسياً مزدوج الرأسين: مجلس وزراء مدني يتعايش مع مجلس الأمن القومي على المستوى التنفيذي، وواصل نظام العدالة العسكري العمل باستقلالية عن نظام العدالة المدني، وتم إنشاء نظام جديد للمحاكم الجنائية بعد 1980 أطلق عليها اسم محاكم أمن الدولة. ومنذ 1983 أصبح التأثير غير مباشر، فقد أصبح العسكر يستعملون أساليب وآليات قانونية/دستورية، تاريخية ثقافية وهيكلية للإبقاء على وضعهم المميز لتحقيق مطالبهم واقتراحاتهم السياسية، فالعسكر يتدخل لحماية المصالح الوطنية، وأحياناً للدفاع عن مصالح الطبقة الوسطى، ومن خلال اقتصاد السوق الليبرالي عبر الاندماج في النظام القائم. (20)

كيف يؤثر العسكر الأتراك على السياسة؟ يقوم دور العسكر التركي في تكوين السياسات على تركيبة من الواجبات المقررة بمواد قانونية وسلطة أخلاقية مستمدة من هيبته الشعبية والرقم القياسي لتدخلاته السابقة، فالثقة المجتمعاتية الكبيرة في الجيش تساهم في شرعنة التدخلات العسكرية في

لم تكن مهمة مهندس الجمهورية مصطفى كمال لخلق دولة قوية قائمة على الأفكار الغربية سهلة، فإبادة الأرمن وهجرة السكان اليونانيين أدى إلى حرمان الدولة الجديدة من المجموعات الاجتماعية ذات التوجه الغربي والقوة المالية، ولم يبق إلا العسكر كجماعة مؤيدة للغرب، وهي المجموعة التي اعتمد عليها مصطفى كمال لتحقيق أهدافه، وأنشأ مؤسسات سياسية بموظفين ذوي معارف عسكرية، ولأنه حفظ درسا قاسيا من فترة الأتراك الشباب، فقد وضع حواجز قانونية للتدخل المباشر للضباط في الحياة السياسية. فقد احتل الضباط عدة مقاعد في الجمعية الوطنية رغم أنهم منعوا من مواقع القيادة خلال قيامهم بالتشريع، فدور العسكر في اختيار ستة رؤساء بعد كمال أتاتورك تبين كيف تعمل المؤسسات غير الرسمية في السياسة التركية، فدعم المارشال "شاكماك" لـ "عصمت إينونو" ساعده في تولي الرئاسة بعد وفاة مصطفى كمال سنة 1938، وفي 1961 عند إرجاع السلطة للمدنيين، قام ضباط مجلس الأمن القومي بإعلام المدنيين برغبتهم في انتخاب الجنرال "كمال قيرسال" من طرف الجمعية الوطنية الجديدة، كرئيس للجمهورية، وفي سنة 2000 عارض قائد هيئة الأركان "حسين كيفريك" أوغلو "محاولة ترشح "مسعود يلماظ" رئيس حزب الوطن الأم لنفس المنصب، وفي أواخر التسعينيات صرح "بولند آجويد" رئيس حزب اليسار الديمقراطي، أن أحد مزاياه كرئيس للحكومة كانت قدرته على إبقائه علاقات جيدة مع هيئة الأركان، كما انتبه "أردوغان" لذلك، وقام بمجهودات لعدم إثارة المؤسسة العسكرية (19)

ج/ التأسيس الدستوري لدور الجيش السياسي:

لقد لعب الجيش دوراً هاماً في الحفاظ على الديمقراطية والعلمانية والوحدة الوطنية ضد

خلال حرب التحرير لجأ "مصطفى كمال" إلى وجهاء الأناضول الدينيين لتجنيد الشعب ضد القوات الغربية، كما رأى ضباط لجنة الوحدة الوطنية (1960-1961) والطغمة العسكرية (1980-1983) في الإسلام كوسيلة لمواجهة القوة المتصاعدة لليبار. وأقام العسكر في هذه المرحلة برامج لبناء المساجد وتطوير المدارس الدينية، هذا الانحراف عن الكمالية من طرف الضباط وحلفائهم المدنيين يعكس ما يشير إليه "إيميث سيزر ساكالي أوغلو" بـ "الخطاب المزدوج للدولة التركية".⁽²¹⁾

لقد هدف العسكر لاستخدام الدين كعامل لضمان الوحدة الوطنية والسلامة الترابية للدولة والمبادئ الكمالية، فقد تم تعزيز مكانة الدين في المجتمع بعد انقلاب 1980 لمحاربة الشيوعية، وظهرت المقاربة التركية الإسلامية، التي استغلت لجلب ثقافة دينية محافظة تدعم شرعية النموذج الاقتصادي الجديد الذي يتطلب نظاما كبيرا وطاعة شعبية، لكن نجاح الأحزاب الإسلامية منذ منتصف التسعينيات، شكل مصدر قلق للنخبة العسكرية، فعوض أن يعتبروا وصول حزب الرفاه الإسلامي إلى السلطة، كفرصة تاريخية لخلق عقد اجتماعي مبني على القيم الديمقراطية الغربية، رأوا فيه نهاية هيمنتهم الإيديولوجية والمالية والثقافية والتربوية، وبالتالي كتهديد للأمن القومي، فقاموا بتجنيد الشعب ضد الحكومة المنتخبة لإنقاذ الديمقراطية**** وأدى الضغط العسكري السياسي القانوني والشعبي إلى استقالة حكومة "نجم الدين أربكان" في جوان 1997 وتم منعه نهائيا في جانفي 1998، وأصبحت المدارس القرآنية تحت رقابة وزارة التربية الوطنية.⁽²²⁾

فقد صرح الجنرال "شفيق بير" أحد مهندسي انقلاب 1997 أنه "في تركيا هناك زواج بين الإسلام

السياسة، ويمارس تأثيره من خلال مزيج من الميكانيزمات الرسمية وغير الرسمية، ويركز على السياسة الأمنية والدفاعية، ونادرا ما يحاول التأثير على السياسة الحكومية في مجال الاقتصاد مثلا. ويتوسع التعريف العسكري للأمن ليشمل ليس فقط التهديدات الأمنية على الحدود أو النظام الداخلي العام كالإرهاب مثلا، بل أيضا التهديدات ضد الكمالية وعلمانية الدولة. ونجد أهداف السياسة العسكرية في وثيقة السياسة الأمنية الوطنية، ولا يشارك العسكر في أي هيكل للسلطة التشريعية، وهم تابعون للسلطة المدنية لإصدار التشريعات.

د / الجيش حامي وضامن اللائكية والوحدة الترابية:

اعتبر العسكر منذ منتصف الثمانينيات أن الانفصالية الإثنية والإسلام السياسي يشكلان أكبر التهديدات للوحدة الوطنية والسلامة الترابية لتركيا، وفي أواخر التسعينيات احتلت الانفصالية الإثنية مرتبة ثانوية، في حين حافظ الإسلام السياسي على مكانته.

*قضية الإسلام السياسي :

يرى العسكر أن الإدارة المدنية هي أقل قدرة على النجاح في التعامل مع هذا التهديد، حتى أن الصناعيين ورجال الأعمال يفضلون العسكر على الحكومة في التعامل مع مشاكل البلاد، واقترح العسكر أن خرق مبدأ علمانية الدولة من أي عضو في أي حزب سياسي كاف لغلق هذا الحزب من طرف المحكمة الدستورية. ويبدو المثال الجيد لدمج القوات المسلحة للوظائف المدنية والعسكرية، هو إنشاء المجموعة الغربية للدراسة، والتي تشمل ضباطا من مختلف القوات، مهمتها مكافحة الرجعية الإسلامية.

أفضل للأطفال وتحضير طلاب المدارس العليا للدخول للجامعة، كما قام العسكر بجلب المياه ومد الطرقات وتوزيع الطعام على المحتاجين ومنح الخدمات الصحية.....وبذلك أصبح مفهوم الأمن الجديد لا يشمل فقط العبارات العسكرية، بل الاعتبارات اللينة مثل المسائل الاقتصادية والاجتماعية، فالمسألة الكردية تتداخل مع الوضع الاجتماعي-الاقتصادي للمنطقة، لكن البحث العسكري التركي عن قراءة أوسع لفكرة الأمن بقيت مركزة على الفهم التقليدي للمشكل، فنظرية اللاتوازن الجهوي تخول لهيئة الأركان فصل المشكل الكردي عن عجز الديمقراطية التركية، في حين تربطه مباشرة بالتخلف الاجتماعي والاقتصادي الذي تعيشه المنطقة. وقد شهدت المسألة بعض الانفتاح، مع إعلان "أردوغان" عن سلسلة من الإصلاحات أطلق عليها "الانفتاح الديمقراطي" لحل المسألة الكردية، لكن ذلك لم يسفر عن أي إجراء ملموس. هذا "الانفتاح الكردي" كما أصبح يسمى في تركيا، قضى على الخطاب الرسمي للجمهورية، التي ومنذ نشأتها قاربت المسألة من وجهة نظر أمنية. والملاحظ أن النظام السياسي التركي يتأرجح بين إرادة الانفتاح والقمع، ويبحث عن تكامل سياسي يصعب إيجاده. (26)

وعلى عكس دول مثل الجزائر ومصر، فإن النشاطات الاقتصادية للقوات المسلحة التركية عبر "أويك"***** أو أنشطة أخرى، لم تؤد إلى استفادة شخصية للقيادة العليا من الربح الاقتصادي، لكن المؤسسة العسكرية أصبحت جزء لا يتجزأ من الاقتصاد الوطني، فرغم أن الضباط لا يصلون بالضرورة إلى الربح الاقتصادي، فإنهم يستفيدون عبر الفرص المهنية في المؤسسات العامة والخاصة، وتجدر الإشارة أيضا إلى العلاقة المباشرة بين المؤسسة العسكرية والمؤسسات الصناعية التركية

والديمقراطية، وابن هذا الزواج هو العلمانية....هذا الابن يمرض من حين لآخر، والقوات المسلحة هي الطبيب المعالج لهذا الطفل، وحسب مرضه نعطيهِ الأدوية اللازمة التي ستجعله يتعافى" (23)، ورغم أنه منذ قمة "هلسنكي" 1999 التي تم فيها قبول ترشح تركيا لعضوية الاتحاد الأوروبي، وإدخال تغييرات على العسكر التركي قلصت من صلاحياته السياسية، إلا أن الجيش التركي يبقى القوة العسكرية الأكبر في حلف شمال الأطلسي، وتبقى له ذلك التأثير على السياسة المدنية، ويمكن إدراج مثال على ذلك اعتراض العسكر على تولي "عبد الله جول" لرئاسة الجمهورية بسبب زوجته المحببة فيما اعتبروه خرقا للمبادئ العلمانية للدولة. (24)

*المسألة الكردية :

اعتبر الجيش الانفصالية الإثنية أكبر تحد للدولة وللديمقراطية أيضا، فالدولة التركية التي ظهرت كأمة وطنية متجانسة، حديثة، علمانية ومركزية في بداية العشرينيات، قد رفضت التعددية الثقافية، وتم تجاهل الفروقات الإثنية والثقافية بين السكان المسلمين، لأن الهدف كان يتمثل في "خلق أمة تركية جديدة"، فقد كانت وضعية الأكراد دوما غامضة حيث اعتبروا مبدئيا أعضاء من الأمة التركية، وتأرجحت المواطنة التركية منذ بداية الجمهورية بين التعريف الإثني والتعريف السياسي، فقد اعتبر الآباء المؤسسون للجمهورية الأكراد كمجموعة إثنية خاصة، ثم تغير الأمر منذ دستور 1924 والذي لم يعترف إلا بالأمة التركية، فلم تعد المسألة الكردية مسألة إثنية-سياسية، بل مسألة مقاومة رجعية، وأصبح الأكراد إما مواطنين أترك أو خارجين عن القانون. (25)

وفي مقاربته الجديدة للمسألة، اعتبر الجيش أن مهمته الجديدة في جنوب شرق البلاد هي تعليم

الرائدة ذات العلاقة بشركات السلاح الأوروبية والأمريكية. (27)

هـ/ نظرية التوافق نموذجاً؟:

يبدو نموذج التوافق لـ "ريبكا شيف" الأحسن تطبيقاً على تركيا من خلال شراكة مدنية عسكرية، ويتلخص هذا النموذج في كونه يفسر الشروط المؤسساتية والثقافية التي تؤدي إلى فصل أو إدماج أو أي بديل آخر يؤدي إلى الوقاية أو إلى التدخل العسكري، ويرى هذا النموذج أنه لما يسود الاتفاق بين الشركاء الثلاثة (العسكر، النخبة السياسية، المجتمع) فإن التدخل له فرص قليلة للحدوث ويحقق الشركاء التوافق من خلال المؤشرات الأربعة التي سبقت الإشارة إليها. (28)

لكن المصالحة بين العسكر والحكومة والمجتمع هشة وصراعية، فجميع التدخلات العسكرية (1960، 1971، 1980، 1997) جاءت في أوقات الأزمات، أين كانت العلاقات المدنية العسكرية تشهد ضغطاً وتوتراً، واعتبر الجيش أن البلد في خطر داهم لا يمكن للحكومة التحكم فيه.

بعد كل انقلاب تتم المصالحة بين الفواعل الثلاثة، فبالنظر إلى أول مؤشرات المصالحة، تركيبة هيئة الضباط، فإن تركيا تختلف عن الغرب، فاحترافية الجيش تتميز بثقافة تركية غير رسمية وحميمية، فهئية الضباط ليست مؤسسة منفصلة وإقصائية، بل إنها تشمل مجموعة من جنود النخبة الذين يحظون باحترام وثقة المواطنين. إن هيئة الضباط لا تقصي أي مجموعة، بل تتكون من رجال من وسط الأناضول ومنطقة إيجة ومرمره، هؤلاء الضباط عصريون وعلمانيون، ويعتقدون بمثل أتاتورك، ولا يعترض غالبية المواطنين على هذه التركيبة.

إن الإجماع داخل تركيبة هيئة الضباط يمكن تفسيره بتحليل المؤشر الثاني المتمثل في طريقة التوظيف، فالعسكر في تركيا لا ينظر إليهم على أنهم مؤسسة منفصلة عن المجتمع، كما أن الخدمة العسكرية واجب وطني ومهمة بطولية، فعند الالتحاق بصفوف الخدمة العسكرية، تقيم العائلات التركية احتفالات لأبنائها المجندين. وبالنسبة للمؤشر الثالث، احترام صناعة القرار السياسي، فتاريخ تركيا كان مقسماً بين الحكم المدني والعسكري، فأعضاء البرلمان هم مدنيون ينتخبهم الشعب، رغم أنه في بعض الحالات يكون القرار التشريعي اتفاقاً بين العسكر والحكومة، فصناعة القرار من طرف مجلس الأمن القومي الذي يعتبر هيئة دستورية، تعد أوامره ذات أولوية في العملية التشريعية، فالعسكر التركي له درجة عالية من الاستقلالية تجاه السلطة المدنية، فقيادة الأركان لا تتبع سلطة وزارة الدفاع.

أما المؤشر الرابع، المتمثل في الطريقة العسكرية، فهو يعكس الدور الأساسي للعسكر في المجتمع التركي ودوره كعامل تحديتي في بلد فلاحى إلى وقت قريب، فالمظهر الخارجي مهم جداً، فعلى الضابط بزيه أن يعطي الانطباع عن نظافته وخصاله الجيدة، وعلى أسرته التعامل بطريقة جيدة.

في الأخير يمكن القول أن العوامل الثقافية والمؤسساتية مثلما جاءت في مؤشرات "ريبكا شيف" تمنح تفسيراً واضحاً للعلاقات المدنية العسكرية في تركيا، فرغم انفصالهما الرسمي، فإن السلطات العسكرية والمدنية أسست شراكة قائمة على توافق غير كامل بين العسكر والنخب السياسية والمواطنة. وهذا النموذج للحكم هو نتاج سياق ثقافي واجتماعي ومؤسسي تركي، فالتوافق بين العسكر والمواطنة هو مفتاح العلاقات المدنية العسكرية.

4- نحو تغيير في النموذج؟:

كما استطاع الجيش التركي أن يراقب موظفيه وعمل على جعلهم مستقلين عن الأفكار الشعبية الوطنية والدولية السائدة. فهذا الجيش ليس جيش نخبة بل هو مؤسسة لصناعة النخبة، فهو يوظف صغار ضباطه من مدن الأناضول الريفية ويجعل منهم نخبة مجتمعاتية جديدة، وهي مجموعة ليست داخل المجتمع كليا أو خارجه كليا، فالعسكر التركي يحس بأنه جزء من المجتمع، لكنه يعتقد بأنه أحسن من يمثل هذا المجتمع.

والسؤال المطروح هل ما تزال الأوضاع على حالها اليوم خاصة مع مسار الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي وفي ظل استقرار سياسي وزعامة سياسية أكثر قوة؟ إن مظاهر التحول تبدو واضحة خلال مظاهرات 2007 مع شعار "لا شرعية ولا انقلاب عسكري"، فقد أصبح العديد من المثقفين والإعلاميين والمنظمات غير الحكومية وممثلي رجال الأعمال، أكثر انتقادا تجاه تدخل الجيش في السياسة، وظهر تحالف ليبرالي إسلامي في الحياة الثقافية التركية، يجمعهم عامل مشترك يتمثل في انتقادهم للجيش. (30)

أ/ الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي: أي تأثير على العلاقات المدنية العسكرية؟

شهدت الحياة السياسية التركية في السنوات الأخيرة عدة تطورات أبرزها مجموعة الإصلاحات التي أدخلت على النظام السياسي التركي كنتيجة للشروط الأوروبية حول انضمام تركيا للاتحاد الأوروبي *****، ورغم عدم وضوح الإشارة إلى العلاقات المدنية العسكرية في معايير كوبنهاجن، فإن روح الوثيقة تشير إلى إعادة التفكير في إعادة هيكلة العسكر، وفي تقارير اللجان الأوروبية حول المسألة في نوفمبر 2001 اعتبرت أن "الجوانب الأساسية للنظام الديمقراطي موجودة في تركيا، لكن بعض المسائل الأساسية مثل الرقابة المدنية على العسكر

إن ما يبدو كمحدد هام في تطور الطريقة التركية للعلاقات المدنية العسكرية، هو بروزها أثناء انهيار وتفكك الإمبراطورية العثمانية، فالطبقة السياسية آنذاك ساهمت في تفكك الإمبراطورية من خلال المشاركة في كارثة الحرب العالمية الأولى، ولما كانوا ممثلين للجانب السياسي، أصبح المجتمع والنخبة ينظر للسياسة كخطر وقوة هدامة محتملة. وعموما، فإن المجتمع التركي كانت له دائما علاقة مباشرة مع الجيش الذي يمثل الدولة، في حين كانت علاقته ضعيفة مع السياسة والسياسيين الذين يمثلون "الحكومة"، وبالنسبة لمعظم الأتراك، فإن للدولة الأولوية على الحكومة. (29)

إن الانقسامات الاجتماعية تنتج تقليديا تفسيراً جديدا للعلاقات المدنية العسكرية في أي مجتمع، فمع البيروقراطية المدنية بني الجيش التركي - تاريخيا - الجمهورية، وأدخل التحديث عليها، وهذه المهمة أدخلت في الرمز السياسي للوطنية وأصبحت أداة للحفاظ على الأمة. وفي القرن 20 أصبح نموذج العلاقات المدنية العسكرية التركي يعتمد أكثر على التداخل بين إحساس الجيش بالاحتياجات الأمنية الأساسية للمجتمع، وكذا الدور المركزي للحمائية والاستمرارية الوطنية.

لقد تقبل المجتمع في تركيا تدخل الجيش في السياسة، فكل الانقلابات الحاصلة حظيت بتأييد أغلب الأتراك، وهكذا فإن الطابع المميز للعلاقات المدنية العسكرية التركية هو الدعم المجتمعاتي الخارجي، واعتبار العسكر حامي الأمة، حتى ضد ممثليها السياسيين إن تطلب الأمر، ففي حين نجد في معظم نماذج العلاقات المدنية العسكرية أن القوات المسلحة والمجتمع متواجهين، يختلف النموذج التركي بهيكلة تكون فيها القوات المسلحة والمجتمع في علاقة تكاملية ومتناغمة.

ورغم الإصلاحات العديدة التي أدخلت على النظام السياسي التركي استجابة لشروط الاتحاد الأوروبي مثل إلغاء المحاكم الأمنية، إلغاء عقوبة الإعدام، تعديلات حول القانون ضد الإرهاب، تعزيز حرية الصحافة، السماح بتعلم والحديث باللغة الكردية، تعديل المادتين 76 و78 المتعلقة بمنع التشكيلات السياسية والتي جعلتها أكثر صعوبة، تعديل مجلس الأمن القومي، إلا أن هناك الكثير من الإصلاحات لم تتم بعد، فمزال قائد الأركان خارج رقابة وزراء الدفاع المدنيين، ومازالت صلاحيات الضباط في الترقية والتقاعد داخل هيئة الضباط، ولم يتم المساس أيضا بقانون الخدمة الداخلي "المادة 85: تدافع القوات المسلحة ضد التهديدات الداخلية والخارجية بالقوة، إن استدعت الضرورة".⁽³⁴⁾

لقد غيرت القوات المسلحة إستراتيجيتها من التركيز على الدولة إلى التركيز على المجتمع، فقد انتقلت من الارتباط التقليدي بالتربية والخدمة العسكرية للمبادرة إلى اتصال أكثر مباشرة مع الجماهير بهدف خلق إجماع شعبي فعال. هذه الإستراتيجية الجديدة تشمل خلق، تمويل، تدعيم وتجديد الجمعيات المدنية العلمانية ومراكز التفكير، وتشجيعهم على تنظيم تجمعات جماهيرية حتى يجعلوا من "المسألة الإسلامية" مكونا أساسيا للخطاب اليومي والعلاقات الاجتماعية.⁽³⁵⁾

من جهة أخرى، نلاحظ أن المجموعة التقدمية في الجيش أصبحت أكثر تأثيرا من المجموعة التقليدية المحافظة، التي ترى أن العسكر التركي هو الحامي الوحيد للنظام الجمهوري والوحدة الترابية، وهي من دعاة الإبقاء على الوضع القائم، و يبدو المحافظون حذرون من قدرة عالم السياسة على التعامل مع مشاكل البلاد، ويرون ضرورة استمرار تواجد عسكري لإرشاد الأمة خلال مرحلة التحول نحو الحداثة، فالتغيير الذي يرغبون فيه وهو جعل تركيا

يجب أن تصحح"، فكل التقارير الأوروبية حول جهود الانضمام تشير إلى ضرورة إدخال تغييرات هيكلية في تنظيم العلاقات المدنية العسكرية من أجل تعزيز الرقابة المدنية وجعل الهيكلية المؤسساتية تتوافق مع خط معايير الاتحاد الأوروبي.⁽³¹⁾

منذ نهاية التسعينيات عرفت العلاقات المدنية العسكرية عدة تغييرات من أجل الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، ففي 1999 تم التمديد الكلي لمحاكم أمن الدولة، وفي 2001 تم تعديل في أعضاء ووظيفة مجلس الأمن القومي، حيث أصبح بالإمكان أن يتولى مدني رئاسة المجلس، وفي أوت 2004 تم تعيين السفير السابق "ييجيت ألبوقان" في منصب السكرتير العام، وفي 2003 أصبحت القوات المسلحة التركية تحت الرقابة الكلية لمجلس المحاسبة. ثم جاءت التعديلات الدستورية حول تعديل هيكلية المحاكم الإدارية العليا وتقليص دور العسكر في السياسة، وتم ذلك في استفتاء تاريخي في 12 سبتمبر 2010، حيث جاءت النتائج لصالح حكومة العدالة والتنمية — 58% نعم من الأصوات.⁽³²⁾

قامت الحكومة في مارس 2009 بتعديل قوانين الجمارك والشرطة وتوضيح سلطاتها، وفي جوان 2009 تم تمرير قانون يعطي الحق لأول مرة في تاريخ الجمهورية التركية في محاكمة الموظفين العسكريين عند قيامهم بجرائم وقت السلم من طرف المحاكم المدنية وإخضاعهم لإجراءات القانون الجنائي، وتشمل هذه الجرائم الانقلابات العسكرية، جرائم الأمن القومي والجريمة المنظمة، هذا التغيير ينهي عمليا الاستقلالية القضائية العسكرية، ويلغي التشريع الجديد سلطات المحاكم العسكرية في محاكمة المدنيين وقت السلم، مما يجعل تركيا تقترب من الممارسات الأوروبية.⁽³³⁾

الطريقة التركية قد ساعد في بناء وعي مجتمعاتي ناضج. وخلال هذه العملية فإن المشروع التحديثي التركي لن يعيش فقط بل سينتج مجتمعا أكثر ثقة ومستعد لأخذ الرقابة على مصيره الديمقراطي بنفسه.

إن التغيير الذي ظهر في الثقافة الأمنية التركية يجد مصدره في المبادئ الجديدة للسياسة الخارجية والذي يهدف إلى القضاء داخليا وخارجيا على كل التصورات حول وجود "عدو" والتي يتقاسمها الزعماء السياسيون والنخب البيروقراطية وحتى الرأي العام، ونتيجة لذلك فإن تغيير الداخل لم يتم بنفس وتيرة الخارج بسبب المميزات الاستثنائية للثقافة التركية والأمن القومي التركي القائمين أساسا على التسلطية وتصورات التهديد والأعداء المحتملين الموروثين من الماضي أكثر من قيامها على الاعتبارات الديمقراطية وعلو القانون وحقوق الإنسان، ويبدو أن أكثر من عشرية من حكم حزب العدالة والتنمية قد أعاد بناء العلاقات المدنية العسكرية من خلال توازن جديد مما أدى إلى إعادة النظر في استمرارية التقليد السياسي الكمالي القديم في الفضاء السياسي لتركيا اليوم، ولكنها لم تتجح في إيصال إلى نهايته الجيدة التحول الديمقراطي للبلاد، خاصة في مجال الحريات والقانون.⁽³⁸⁾

وأخيرا، يمكن القول إن النموذج التركي التقليدي للعلاقات المدنية العسكرية، كان نتيجة علاقة تاريخية بين غالبية المجتمع والجيش، وبالتالي لا يمكن فهمه دون فهم ديناميكيات المجتمع التركي وخوفه العميق من انعدام الأمن والفوضى، والذي كان سبب رباطه الوجودي مع الجيش. ويبدو أن المجتمع التركي في معظمه قادر على مراقبة تلك المخاوف من خلال بناء ثقة أكبر في العملية الديمقراطية والسياسية، حيث سيتحول الرابط مع الجيش من مباشر إلى غير مباشر تحت الرقابة المدنية.

أكثر تقدما وغربية وعلمانية، يتطلب وقتا طويلا، وفي ما يتعلق بأوروبا فإنهم متخوفون من بعض المطالب الأوروبية مثل حقوق الأقليات والمسألة الكردية. أما المجموعة التقدمية فتري أن مهمة الجيش هي حماية التغيير القادم وتحديث الأمة دون القيام بمناورات باسم الحفاظ على الوضع القائم، حتى ولو مس التغيير الجيش نفسه وعلاقته بالسياسة، ويرى التقدميون أن تركيا جاهزة لاستكمال التحديث وعملية الديمقراطية، والتي تتطلب وضع الثقة في المجال السياسي، ويصبح دور الجيش حماية هذا التغيير ودعم الزعماء المدنيين. وتجدر الإشارة إلى أن المجموعتين تتقاسمان نفس الهدف المتمثل في رؤية تركيا دولة حديثة غربية أوروبية⁽³⁶⁾

الآن ومع العزم المجتمعاتي لتدعيم العملية السياسية وتطوير المؤسسات الديمقراطية، يواجه كل من المحافظين والتقدميين تحدي إعادة رسم علاقتهم مع المجتمع على ضوء الآمال الجديدة للمجتمع وليس تلك المتعلقة بهم، حيث يبدو أن الزعامة العسكرية لا يمكنها أن تبقى على علاقة مواجهة مع الزعامة المدنية.⁽³⁷⁾

ب/ آفاق تدخل الجيش في السياسة:

إن المجتمع التركي مازال يرغب دوما بتغييرات متواصلة من أجل اقتصاد أحسن وديمقراطية أفضل واندماج أفضل مع الغرب، فلم تعد هناك نداءات للتدخل العسكري كما سبق وأن رأينا "لا شريعة ولا انقلاب"، فما يرغب فيه الأتراك هو حركة تجاه الغرب مع الحفاظ في نفس الوقت على الهوية التركية، فعلى الجيش تعزيز رؤيته التقدمية، بأن يعتبر نفسه أحد حماة هذا التحول وليس بوابة التغيير أو توقيفه إذا بدا ذلك ضروريا لهم. فعلى العسكر رؤية مثل هذا الدعم المجتمعاتي للتغيير النموذجي للعلاقات المدنية العسكرية التركية كإشارة لمصداقيتهم، وأن كل هذه السنوات من النموذج على

* اللائكية هي مبدأ فصل الدين عن الدولة، أي حياد الدولة تجاه الديانات واستقلالية المؤسسات العامة والخاصة عن الكنيسة

(1) William Halle, **Turkish politics and the military**, London: Routledge 1994 in Glen Segell, *The nation-state, nationalism and C.M.R theory in civil-military relations, nation building and national identity, comparative perspectives*, Edited by Constantine p. Danopoulos, Dhirendo vajpeyi and Amer bar-or, London 2004, P52

** صامويل هينتنغتون (1927-2008) عالم سياسة أمريكي، له عدة كتب في السياسة الأمريكية، السياسة العسكرية، الإستراتيجية وسياسات التنمية، تناول مسألة العلاقات المدنية العسكرية واعتبر أن هدف الحرفة العسكرية تسيير العنف

(2) Samuel p. Huntington, **the soldier and the state (the theory and politics of civil military relations)**, the Belknap press of Harvard university press, 1957, p80

*** يعتبر فاينر (1915-1993) أحد أبرز رواد التحليل المؤسسي للعلاقات المدنية العسكرية بعد الاستعمار في الدول النامية

(3) Samuel Finer, **The man in the horse back (the role of the military in politics)** with a new introduction by jay stanley, transaction publishers, new brunswick, fourth 28, originally published in 1962 by pall mall press, p6

(4) ibid pp 31-32

**** موريس جانوفيتز (1919-1988) عالم اجتماع وعالم سياسة أمريكي، تناول في كتاباته علم الاجتماع العسكري وعلاقة الجيش بالمجتمع المدني

(5) Morris Janowitz, **military institutions and coercion in the developing nations, expanded edition of the military in the political development of new nations**, the university of chicago press, chicago, pp 5-16

لكن السؤال المطروح اليوم، هل أن المجتمع التركي جاهز تماماً لاستبدال ثقته في جيشه الوطني بالثقة في السياسة والحكومة الديمقراطية؟ فقد اعتاد على وجود ضامن لاستقراره في الوقت الذي يواجه فيه مخاطر الإصلاحات الثورية، وقد أدرك المجتمع أن التحول من الحمائية الطويلة، وربما حتى غريزة الإبقاء على مثل هذه الحماية، يمكنها -هي نفسها- أن تصبح العائق الرئيسي للمراحل النهائية من التغير التاريخي، وهو ما يؤدي إلى تحد رئيسي للمجتمع: هل أن هذا المجتمع قد قوى كفاية روابطه مع السياسات الوطنية والحكومة الديمقراطية، وإبعاد القوات المسلحة لأن تصبح وسيلة يدافع بها السياسيون عن التهديدات الأمنية؟ ومن جهة أخرى هل أن العسكر التركي جاهز لفهم هذا التغيير في علاقته مع المجتمع والسياسة؟

فمنذ بداية التسعينيات شهدت تركيا تحولاً في علاقاتها المدنية العسكرية، مع رغبتها المستمرة في الانضمام الكامل لأوروبا، حيث كان عليها التوافق مع معايير كوبنهاجن للديمقراطية ودولة القانون وحقوق الإنسان وخضوع القوات المسلحة للرقابة، وهكذا وجدت الحكومة التركية نفسها مجبرة على مراجعة الإطار القانوني والعملي للعلاقات المدنية العسكرية، لكن تدخل الجيش في السياسة مسألة تتعدى الحدود القانونية فقد كان ممكناً تعديل القوانين في وقت قصير، لكن تغيير الذهنيات والثقافة السياسية السائدة هو الأكثر صعوبة ويتطلب وقتاً أكبر، فتطبيق الإصلاحات الديمقراطية ومراقبة السلطة المدنية للعسكر تتطلب أن يشعر المواطنون بالأمن وأن يكون المجتمع منزوع العسكرة.

الهوامش والإحالات:

- (17) Gerassimos Karabelias, «**The military institutions, Atatürk's principles and Turkey's Sisyphean quest for democracy**», Middle eastern studies, vol 45 n°(57-69) january 2009, p58
- (18) ibid p63
- (19) Steven A.Cook, op.cit, pp 103,104
- (20) ibid, pp 106,107
- (21) ibid p126
- *****بين مارس وجوان 1997 جند العسكر ممثلي رجال الأعمال، القضاء، الأكاديميين، الجماعات النسوية، اتحادات التجارة ووسائل الإعلام في برنامج إعلامي ضخّم موضوعه أن سياسة الحكومة تضع النظام العلماني التركي في خطر
- (22) ibidem
- (23) Gerassimos Karabelias, «**The military institutions, Atatürk's principles and Turkey's Sisyphean quest for democracy**», op cit, p62
- (24) Zeki Sarigil, «**Deconstructing the turkish military's**» Armed forces and society, vol35n°4 july 2009 p710
- (25) Mesut Yegen, «**prospective-turks**» or «**pseudo-citizens: Kurds in Turkey**», The Middle east journal, vol 63, n°4, Autumn 2009, pp 598,599
- (26) Hamit Bozarslan, «**La question kurde à l'heure de l'«ouverture» d'Ankara**», Politique étrangère, 1/2010,
- *****جمعية المساعدة المتبادلة للجيش، وهي شركة تضامن موجهة في الأصل لضمان التقاعد والرعاية الطبية المميزة للضباط وضباط الصف، وتشمل عشرات المؤسسات الصناعية وتشغل آلاف العمال، وتلقب بالقطاع الثالث
- (27) Steven A.Cook, op.cit, p 111
- (6) James Burk, «**theories of democratic civil military relations**», Armed forces and society, fall 2002n°1, p13
- (7) Rebecca L.Schiff, «**Civil military relations reconsidered : a theory of concordance**», Armed forces and society, fall1995, vol 22n° 1, p8
- (8) Nilufer Narli, «**Civil military relations in Turkey**», Turkish Studies, vol1 n° 1, spring 2000, p106
- (9) Schiff, op.cit, p16
- (10) ibid, p 8
- (11) Fuad Khuri, **The study of civil military relations in modernizing societies in the middle east : a critical assesment in soldiers, peasants and bureaucrats (civil military relations in communist and modernizing societies)**, edited by roman kolkowicz and rzej korbonski, center of international and strategic affairs, university of california, 1982, pp9-13
- (12) Steven A.Cook, **Ruling but not governing, the military and political development in Egypt, Algeria and Turkey**, The Johns Hopkins university press, Baltimore 2007, p 14
- (13) Gerassimos Karabelias, **The evolution of civil-military relations in post war Turkey 1980-95 in seventy-five years of the turkish republic**, editor sylvia kedourie, frankcass London, 2000, p130
- (14) ibidem
- (15) Hamit Bozarslan, **Histoire de la Turquie contemporaine**, edition la découverte, paris 2004, p13
- (16) Narli, op.cit, pp 108-109

(37) Metin Heper, «The justice and Developpement party government and the military in Turkey», Turkish studies, vol 6 n°2 june 2005, p591

(38) Sous la direction de Emel Parlar Dal, **La politique turque en question, entre imperfections et adaptations**, l'Harmattan, paris, 2012, p17

(28) Ersel Aydinli, «A paradigmatic shift for the Turkish generals and an end to the coup era in Turkey», Middle east journal, vol 63,n°4, Autumn2009,p584

(29) ibid, p586

(30) ibid, p588

*****هذه الاصلاحات تهدف إلى تكييف القوانين التركية مع القوانين الأوروبية ومعايير كونهماجن التي تفرض شروطا سياسية من أجل الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، وقد جاءت هذه الاصلاحات منذ 2001 و 2003 واشتملت على تعديلات تتعلق بمجلس الأمن القومي وسكرتيره العام، حيث أصبح له صفة استشارية كما أعطت للسلطة المدنية حق الرقابة على ميزانية الدفاع، بالإضافة إلى سحب التمثيل العسكري من المجلس الأعلى للتربية وكذا المجلس الأعلى للراديو والتلفزيون، وألغت محاكم أمن الدولة التي كانت تهتم بالجرائم ضد الدولة والتي تأسست بعد انقلاب 1980.

(31) ibid, p 85

(32) Umit Cizre, «Problems of democratic governance of civil –military relations in Turkey and the European union enlargement zone», European journal of political research, vol 43 n° 1, january2004, p109

(33) Umit cizre, «Disentangling the threads of civil-military relations in turkey: promises and perils», Mediterranean quarterly, vol 22 n°2, spring 2011, p66

(34) Metin Heper, op.cit, p 218

(35) Umit Cizre, **The turkish military, society, and the AKP in Democracy, Islam and Secularism in Turkey**, Edited by Ahmet T.kuru and Alfred stepan, columbia university press, newyork 2012 p123

(36) Ersel Aydinli, op cit, p590